

## اجتماع لجنة تحديث القوانين

المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٤

أكد وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار أهمية أن تحال جريمة طرابلس على المجلس العدلي في جلسة مجلس الوزراء المقبل، وكشف خلال ترؤسه الاجتماع الثاني للجنة تحديث القوانين أرقاماً تظهر واقع الملفات القضائية والسجون في لبنان. وإذ تمنى أن تصدر الأحكام في المواضيع المتعلقة بالقضاة المحالين على المجالس التأديبية قبل صدور التشكيلات القضائية، أعلن رفضه تطبيق عقوبة الإعدام مشيراً إلى أنه رفض التوقيع على تسعة عشر طلباً لتنفيذ أحكام مبرمة بالإعدام.

وتم خلال الاجتماع تشكيل لجان متخصصة لمتابعة الورشة التشريعية المتعلقة بتوحيد القوانين وتحديثها، علماً أن اللجنة أوقفت أعمالها في الساعة الثانية عشرة ظهراً، إبتكاراً لجريمة طرابلس وتضامناً مع أهالي الضحايا.

حضر الاجتماع معالي وزير العدل الأسبق بهيج طيارة، المدير العام في وزارة العدل القاضي عمر الناطور، المحامي العام التمييزي القاضي جوسلين تابت، رئيس هيئة التشريع والإستشارات القاضي شكري صادر، والقضاة بشير بيلاني، فيليب خير الله، سامي عون، والنقيب عبد الرزاق دبليز، رمزي جريج، شكيب قرطباوي، رشيد درباس، والمحامون ألكسندر نجار، سليم عثمان، وليد النقيب، زينة عبود، بيار غناجة، مازن تاج الدين، وليد قصير، حسان رفعت، ميشال سمراني، محي الدين قيسي، يمنى زين حايك، صلاح الدين دباغ، فايز الحاج شاهين، ملحم خلف، حلمي الحجار، رلى الحسيني بكداش.